

والموثقة. ولإدراك معنى هذا الرقم نبين أن هذا المبلغ كاف لدفع رواتب جميع موظفي الحكومة لفترة ثمانية شهور!!

ترهل الجهاز الحكومي

يبلغ عدد موظفي القطاع العام ١٣٦٠٠٠ موظف من بينهم ٥٨٠٠٠ عسكري تستحوذ رواتبهم على أكثر من ثلثي الموازنة. وهي باتت تشكل عبئاً ثقيلاً دائماً على موازنة السلطة العامة. كذلك يتصف الجهاز الحكومي بعدم فاعليته الإدارية على الرغم من ضخامته العددية، كذلك يتصف بفقره للكفاءات المتخصصة حيث كان يتم التوظيف في معظم الأحيان حسب معايير غير موضوعية وضمن فلسفة المحاصصة السياسية. ستواجه الحكومة القادمة تحدياً كبيراً والذي يتمثل في كيفية إعادة الحياة إلى هذا الجهاز البيروقراطي الضخم وتعزيز التعاون بين بعض الوزارات التي كان عملها يوصف بالأحادية والفردية والمزاجية وانعدام الخطط والرؤية.

ارتفاع نسب البطالة

تؤكد المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي والأثروا ومركز الإحصاء الفلسطيني تزايد نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني إلى مستويات خطيرة جداً، حيث تؤكد أن أكثر من ٦٥٪ من الفلسطينيين يعيشون على أقل من دولارين يومياً وهو معدل الفقر النسبي، كذلك فإن حوالي ٢٠٪ يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم وهو مستوى الفقر المدقع، أو بعبارة أخرى ٢٠٪ من المجتمع الفلسطيني يعيش في مجاعة. كذلك بلغت مستويات البطالة حوالي ٧٠٪ خاصة بين الشباب الخريج والذين يقدر عددهم بأكثر من خمسين ألف خريج جامعي عاطل عن العمل، يضاف إليهم سنوياً حوالي ٤٥٠٠٠ طالب عمل جديد ومن بينهم ١٠٠٠٠ خريج جامعي. إن زيادة نسب البطالة والفقر قد نتج عنها مشاكل اجتماعية خطيرة مثل: زيادة نسب التسرب من المدارس والتعليم العالي، زيادة نسب الجريمة، عمليات السطو المسلح، سلب الممتلكات العامة والخاصة، والاعتداء على القانون العام وانتشار ظواهر الفلتان الأمني وخطف الأجانب العاملين في فلسطين. وهذه ظواهر انتشرت كثيراً في العامين الأخيرين مما أساء بصورة القضية الفلسطينية في الخارج ووضع السلطة الفلسطينية في موقف حرج جداً أمام شعبها وأمام المجتمع الدولي. إن فرض هيبه القانون وتعزيز سيادة النظام ومحاربة أخذ القانون باليد ستشكل تحديات هامة جداً على المستوى الداخلي لأي حكومة قادمة، وستكون هذه القضايا مؤشرات قياس على مدى نجاحها. ■

الاتحاد الأوروبي صرف دفعة من المساعدات بقيمة ٣٥ مليون دولار في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ معللاً ذلك بعدم اتخاذ السلطة أي إجراءات إصلاحية. هذا يؤكد أن مؤشرات الأزمة قد لاحت في الأفق منذ شهور، فلماذا لم يتم أخذ ذلك في الاعتبار بالبدء في إجراءات وقائية؟ بل تم الإمعان في الصرف غير الضروري والذي تمثل في زيادة آلاف الموظفين الجدد، عدم إيقاف المصروفات غير الضرورية كالسفر، السيارات الفارهة، الترقية غير المبررة، تضخيم مرتبات أعضاء المجلس التشريعي الخ. كذلك لم يتم مصارحة المجتمع الفلسطيني بحقيقة الوضع بل تم زيادة رواتب العسكريين، وبدء تنفيذ قانون الخدمة المدنية الذي استدعى نفقات إضافية ضخمة!. وقد أعلن النائب العام الفلسطيني في بداية الشهر الحالي عن بدء التحقيق في خمسين قضية فساد يتهم أصحابها بسرقة أو إهدار ٧٠٠ مليون دولار. وهذه المبالغ هي النزر اليسير من ملفات الفساد المعروفة

وبرنامجاً تنموياً حقيقياً. كذلك فإن عملية إعداد الموازنة منفصلة تماماً عن عملية إعداد خطة التنمية التي تعدها وزارة التخطيط وهذا ما أشار إليه وزير التخطيط غسان الخطيب، الذي قال في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي للمركز الصحفي الدولي (الهيئة العامة للاستعلامات): إن عملية صياغة الموازنة والخطة منفصلان، وهذا أمر لا يصدق!! أن لا يتم تسيق خطة التنمية للسلطة الفلسطينية مع موازنة السلطة.

وصرح مدير البنك الدولي في فلسطين نابجل روبرتس بمناسبة انتهاء عمله في الأراضي الفلسطينية أن على السلطة الفلسطينية إما تخفيض الرواتب أو تخفيض عدد الموظفين. كذلك امتنعت الدول المانحة في مؤتمر لندن الذي عقد في منتصف كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي عن مواصلة دعم السلطة نظراً لتقاعسها عن تنفيذ إصلاح حقيقي في الإنفاق العام. كذلك أوقف

